

* أنطوان شلحت *

إسرائيل ما بعد "الجرف الصامد":

مصدر الشعور بالمرارة...

على الرغم من مرور شهرين على انتهاء عملية "الجرف الصامد" العسكرية التي قام الجيش الإسرائيلي بشنّها في قطاع غزة في ١٠ تموز / يوليو ٢٠١٤ واستمرت ٥٠ يوماً، فإنه ما زال هناك جدل حادّ في إسرائيل بشأن ما إذا كانت انتصرت أو خسرت. ووفقاً لرواية قيادة المؤسسة الأمنية، فإن أهم إنجازات هذه العملية العسكرية كما سردها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال بني غانتس، تتمثل فيما يلي: ١ - تحطيم القوة الاستراتيجية الأساسية لحركة "حماس"؛ ٢ - تدمير جميع الأنفاق الهجومية التي خطت هذه الحركة لاستخدامها من أجل شنّ هجمات مسلحة؛ ٣ - القضاء على الجزء الأكبر من منظومة إنتاج الصواريخ التي لدى فصائل المقاومة؛ ٤ - صدّ محاولات التسلل من البحر والجو، بواسطة طائرات من دون طيار.

وأكد غانتس: "لقد فعلنا الجزء الأكبر من هذا كله من دون أن نضطر إلى احتلال القطاع حيث كنا سندفع ثمناً أكبر بكثير، وهذا إنجاز بحد ذاته. وفي نهاية الأمر قبلت 'حماس' وقف إطلاق النار من دون شروط ومن دون تحقيق أي مطلب كانت تصرّ عليه طوال فترة العملية" (من مقابلة أدلى بها غانتس إلى المحلل العسكري لموقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني، رون بن يشاي، نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٣/١٠/٢٠١٤).

وهذا ما شدّد عليه أيضاً اللواء احتياط يعقوب عميدور مستشار الأمن القومي السابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. وقد فعل عميدور ذلك في سياق سجال مع الذين يشعرون بالمرارة حيال نتائج عملية "الجرف الصامد" التي انتهت بعد ٥٠ يوماً من القتال من دون القضاء على "حماس"، وأكد أن هذا الشعور ليس له ما يبزره، مشيراً إلى أن إسرائيل حرصت خلال هذه العملية على قول الحقيقة، وهي أن هدف القتال، باستثناء تدمير الأنفاق، هو التوصل إلى تسوية قوامها "الهدوء في مقابل الهدوء". وعندما اتضح أن لدى "حماس" مطالب كبيرة مثل مرفأ ومطار، قالت دولة إسرائيل إنه في مقابل مزيد من المطالب لدينا مطلب تجريد غزة من السلاح، وإذا أرادت

”حماس“ توسيع أهدافها، فيجب توسيع أهداف إسرائيل أيضاً (نشرة ”مختارات من الصحف العبرية“، ٢٠١٤/٩/٢).

وخلافاً لما يقوله هذان المسؤولان العسكريان وسواهما وكثير من المسؤولين السياسيين، فإن الانطباع أو الشعور العام الذي لا يزال طاغياً في أوساط واسعة في الجمهور الإسرائيلي العريض هو أن إسرائيل ”فوتت فرصة انتصار أخرى“ في هذه المعركة. وهو شعور يتضاد مع ما حاولت قيادة المؤسستين السياسية والأمنية أن تروجه، وفحواه أن إسرائيل حققت أهداف المعركة كاملة. وثمة أسباب كثيرة لنشوء هذه الفجوة الكبيرة بين ما تروجه المؤسستان السياسية والأمنية، وبين الشعور العام المهيمن على الجمهور العريض بشأن هذه العملية العسكرية. وسأذكر ثلاثة أسباب تُعدّ رئيسية:

- الأول: عقب حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦ في لبنان (باعتبارها من صنف المواجهات غير المتكافئة التي تواجه فيها دولة تنظيمياً لا ينتمي إلى دولة) دأبت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وعلى رأسها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش غابي أشكنازي، على أن تؤكد أنه يتعين على إسرائيل في أي مواجهة عسكرية مقبلة من هذا الطراز أن ”تحقق حسماً جلياً في الميدان، على نحو لا يدع أي مجال لطرح السؤال بشأن هوية الطرف المنتصر.“ وقد خلق هذا التوكيد ”توقعات منطقية“ بأن أي معركة مقبلة كهذه لا بد من أن تنتهي من ناحية إسرائيل بحسم واضح غير قابل للتأويل.
- الثاني: لا شك في أن ”الوعي بالانتصار“ عادة ما يتكوّن، وبالذات لدى الرأي العام الواسع، في منأى عن ”الأهداف الرسمية للمعركة“، والتي تحددها المؤسسة السياسية. ويستند هذا الوعي إلى موقف مستقل لدى الرأي العام نفسه، من الأهداف التي يُفترض أن تكون للمعركة. وبناء على ذلك فإنه يُصدر حكمه على امتحان النتيجة النهائية. وأستطيع القول، من موقع المتابع المثابر، إن الانطباع العام بأن ”إسرائيل أهدرت فرصة انتصار أخرى في غزة“، انعكس على نحو كبير للغاية في وسائل الإعلام الإسرائيلية المتعددة، وأساساً بسبب ثلاثة عوامل ظلت النتيجة النهائية للمعركة مفتقرة إليها، وهي: (١) أن ”حماس“ لم ترفع ”الراية البيضاء“، كما أنها لم تطلب، بصورة علنية، وقف إطلاق النار من دون قيد أو شرط؛ (٢) لم تسفر المعركة عن التوصل إلى حل مُرض، من ناحية إسرائيل، لما تسميه عمليات تعاضم قوة فصائل المقاومة؛ (٣) لم تؤدّ المعركة إلى تحسين ظروف إسرائيل الإقليمية والدولية.

- الثالث: ظل الشعور الذي تملكه الجمهور الإسرائيلي العريض، أن الأهداف الرسمية للمعركة التي طرحتها المؤسسة السياسية (والتي حددها عميدورور في تدمير الأنفاق والتوصل إلى تسوية قوامها ”الهدوء في مقابل الهدوء“) لم تكن تعكس فعلاً الأهداف الحقيقية التي تطلعت إلى تحقيقها. ويبدو أن أسلوب التمسك بهذه الأهداف الرسمية كان الهدف منها توفير غطاء للمؤسسة السياسية في حال عدم تحقيق الأهداف الأوسع والأبعد مدى للمعركة، والتي لم تتحقق فعلاً.

ما بعد العملية العسكرية

لاحظ محلل الشؤون العربية في صحيفة ”هآرتس“ الإسرائيلية تسفي برئيل (٢٠١٤/٩/١٧) أن شعار ”حماس“ هي داعش وداعش هي ”حماس“ الذي رفعه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالتزامن مع ذروة الحرب العدوانية التي شنتها حكومته على قطاع غزة أخيراً، سرعان ما

انتشر جيداً، وذكر أن الحرب التي قرر الرئيس الأميركي باراك أوباما في نهاية المطاف أن يخوضها ضد قاطعي الرؤوس من شأنها أن تنقذ إسرائيل من عزلتها التي تفاقمت ولو لفترة زمنية محدودة (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ١٧/٩/٢٠١٤).

لكن في الوقت عينه، لفت برئيل إلى أن المقارنة بين الحرب ضد "داعش" والحرب ضد "حماس" ديمagogية بامتياز. فـ "حماس" لم تسيطر على أراضٍ في دولة إسرائيل كي تقيم عليها مسلحاً بشرياً، وهي منذ سبعة أعوام محاصرة مع مئات ألوف الفلسطينيين داخل قطاع غزة، لكنها تُعتبر "عنصراً مسؤولاً" في إمكانه منع الهجمات ضد إسرائيل. كما أن رؤيتها النهائية بشأن إقامة دولة إسلامية لا تأتي على حساب تطلعها الوطني إلى قيام دولة قومية فلسطينية، وهي تقبل بمبدأ الدولة الفلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧ حتى لو كانت تحلم بإقامة دولة فلسطينية على جميع أراضي دولة إسرائيل. ولا يختلف حلمها هذا عن الذين يطمون بوهـم "أرض إسرائيل الكاملة" على أراضي فلسطين كلها، ولا ترفض المفاوضات السياسية مع إسرائيل، وهي في هذه الأثناء تجري معها محادثات (غير مباشرة) من أجل التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم.

غير أن هذا التقويم الذي يتسم بقدر من التحليل الواقعي لا يلقى أذاناً صاغية لدى المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل.

ووفقاً لآخر التصريحات الصادرة عن نتنياهو يمكن الاستنتاج أنه ماضٍ قدماً نحو تجيير هذا الشعار لتسويغ إصراره على أن يبقى "أمن إسرائيل" في صدارة الجدول العام لحكومته الثالثة، مع ما يتطلبه ذلك من قرارات حاسمة في مقدمها تغيير سلم أولويات الميزانية الإسرائيلية العامة للأعوام المقبلة.

وبغية إقناع الرأي العام بجدوى هذا الإصرار يستعين رئيس الحكومة الإسرائيلية بوقائع الحرب الأخيرة على غزة ونتائجها، وبمترتبات تحوّل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) إلى "قوة إقليمية" لناحية نشوء اصطفاقات جديدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط والعالم.

وفي هذا الإطار يشدد على أن ثمة واقعاً أمنياً جديداً يواجه إسرائيل ويُزعمها بزيادة قدرات جيشها، سواء الهجومية منها التي تكلف أموالاً طائلة، أو الدفاعية التي تحتاج إلى أموال طائلة أيضاً، الأمر الذي يعني ضرورة الحصول على موارد مالية أكبر كثيراً ممّا كان الجيش التقليدي الذي يخوض حرباً بالأسلحة التقليدية بحاجة إليه. ولتحقيق هذا يجب أن يكون الأمر مستنداً إلى اقتصاد قوي.

وكي لا يضيع القارئ في عبارات تعميمية، نتوقف عند خطاب ألقاه نتنياهو في ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ أمام المؤتمر الدولي الرابع عشر لـ "معهد سياسة مكافحة الإرهاب" في هيرتسليا.

ففي هذا الخطاب كرر نتنياهو أن الشرق الأوسط يتمزق أشلاء، ففيه تنهار بعض الدول، ومن فتحات الكتبان الرملية تصعد تيارات إسلامية متشددة بشتى أشكالها، حاملة معها عداواتها القديمة - الجديدة. وفي ضوء ذلك يواجه الشيعة السنة، وتتصارع التيارات السنّية مع بعضها. وهذه التيارات المتشددة كلها توظّف الأسلوب ذاته - "الإرهاب"، الذي يستهدف أولاً أبناء شعوب هذه التيارات، ثم إسرائيل. غير أن "الإرهاب" الذي يستهدف إسرائيل يُمارس - في رأيه - على نحو شديد الخصوصية، كونه لا يستهدف المدنيين الإسرائيليين فحسب، بل يتم أيضاً عبر استخدام المدنيين لديهم (يقصد الفلسطينيين) دروعاً بشرية (موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية في الشبكة الإلكترونية). وبحسب قراءة نتنياهو، فإن هذا الواقع يجعل الأنظمة الديمقراطية، وأولها إسرائيل، تواجه

تحديين كبيرين:

الأول، ضرورة استخدام أسلحة دقيقة لإصابة "الإرهابيين" أنفسهم حصراً كلما أمكن ذلك، مع تقليل عدد الخسائر اللاحقة بالسكان أو الأشخاص غير الضالعين في "الإرهاب" قدر المستطاع، مع الأخذ في الاعتبار أن الأسلحة الدقيقة تقتضي تقنيات متقدمة ورؤوس أموال بسبب تكلفتها الباهظة.

الثاني، "الدفاع عن النفس" إزاء عمليات إطلاق النار العشوائية التي يقوم بها هؤلاء "الإرهابيون" مستهدفين المدن والتجمعات السكنية. وبحسب ما قاله (نتنياهو)، فإن هؤلاء أطلقوا خلال العملية العسكرية الأخيرة في القطاع ما لا يقل عن ٣٥٠٠ قذيفة صاروخية على الأراضي الإسرائيلية. وعند هذا الحد أشار نتنياهو إلى أن إسرائيل، وبمعاونة سخية من الولايات المتحدة، قامت بتطوير منظومة "القبعة الحديدية" المضادة للصواريخ، مشدداً على أن هذه المنظومة باتت شأنها الآن شأن البندقية، والقصد أن امتلاك صاروخ اعتراض واحد منها لا يكفي، وإنما هناك حاجة إلى آلاف الصواريخ من هذا القبيل بما يتيح إمكان إنشاء "قبة حديدية" تغطي مدن إسرائيل كافة. ومضى قائلاً: "إننا بحاجة إلى كثير من الموارد، وبالتالي فإن الضرورة تقتضي منا - عند التعامل مع الواقع الجديد الذي بات العالم بأسره يعرفه - إحداث تغيير في سلم أولوياتنا. ولا يمكننا القول أننا سنخوض القتال وفق مفاهيم الحروب السابقة، وإنما يتعين علينا أن نتأهب لمواجهة الواقع الجديد، الأمر الذي يعني بالضرورة اضطرارنا إلى زيادة ميزانية وزارة الدفاع سواء في العام المقبل، أو في الأعوام التي تليه، ولا خيار آخر أمامنا لأن الحياة أو الأمن يأتیان في صدارة الاعتبارات".

استمرارية أم تغيير؟

لا تُعتبر استنتاجات نتنياهو هذه جديدة كل الجدة، فقد سبق في سياق خطاب استراتيجي له، اعتبره البعض استثنائياً، وكان قد ألقاه أمام ندوة عقدها "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب في ٩ حزيران / يونيو ٢٠١٤، وكان موضوعها "خيارات إسرائيل بعد وصول الحل الدائم إلى طريق مسدود"، أن طرح عقيدة سياسية - أمنية من المفترض برأيه أن تسمح لإسرائيل بأن تعبر بسلام الاضطرابات الحالية وتسونامي الإسلام المتشدد.

ورأى عدة محللين أنه على الرغم من أن المقصود بموضوع الندوة طبعاً، هو الحل الدائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن رئيس الحكومة ألقى خطاباً تناول مجموعة من الموضوعات الأخرى التي كان يجب التحدث عنها. ومع أنه تطرّق إلى تفاصيل الشروط الأمنية لـ "حل الدولتين"، إلا إن هذا جاء في إطار الاستراتيجية العامة لأمن إسرائيل القومي. وهو لم يطرح قط إمكان معاودة المفاوضات مع الفلسطينيين، ولا طرح خطة إسرائيلية مستقلة.

وعوضاً عن ذلك كله عرض على سامعيه "عقيدة نتنياهو" حيال الاضطرابات التي تجتاح الشرق الأوسط، وانتشار الجهاد العالمي في المنطقة.

وبحسب بعض هؤلاء، فإن الحصة الأساسية في "عقيدة نتنياهو" هذه مخصصة لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط الذي سيستمر، في رأيه، أعواماً عديدة سيهدد خلالها الإسلام المتشدد السلام في المنطقة وأمن سكانها لعقد من الزمن أو أكثر على الأقل. لكن نتنياهو مقتنع بأنه بعد أعوام، وربما في نهاية العقد الحالي، فإن الإسلام الراديكالي والجهاديين من أتباع القاعدة سيُهزمون مثلما هُزم

النازيون.

بعد ذلك انتقل نتنياهو إلى شرح عقيدته الأمنية التي من المفترض أن تسمح لإسرائيل بأن تعبر بسلام المرحلة الحالية من الاضطرابات وتسونامي الإسلام المتطرف. وبموجب ما يؤكد محلل الشؤون العسكرية في الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" رون بن يشاي، فإن هذه العقيدة تعيد إلى الأذهان "استراتيجية دول الطوق الثاني" التي وضعها أول رئيس حكومة في إسرائيل ديفيد بن - غوريون في خمسينيات القرن العشرين وستينياته. كانت فكرة بن - غوريون آنذاك هي التحالف مع دول في الشرق الأوسط لها مصالح مشتركة مع "الدولة اليهودية"، لكن لا حدود مشتركة بينهما، وهذه المصالح هي التي سمحت لإسرائيل بالتعاون مع هذه الدول بهدف إضعاف أو كبح النيات العدوانية للدول المجاورة لها، مثل التحالف مع شاه إيران، والتحالف مع تركيا، ومساعدة الأكراد وغير ذلك.

وقد تكلم نتنياهو أيضاً على أربعة تحديات أمنية تقف في صلب هذه العقيدة: الأول، تحصين الحدود والدفاع عنها عن طريق بناء سياج أمني في الشرق عند منطقة الحدود مع الأردن، إلى جانب السياج الموجود في هضبة الجولان، وذاك الموجود في سيناء (على طول منطقة الحدود مع مصر). يضاف إلى ذلك وجود عسكري على نهر الأردن، والمحافظة على استقلالية إسرائيل العسكرية. وقد أوضح نتنياهو أنه في ظل الشروط الحالية، لا يمكن الاعتماد على قوات عربية درّبها أجنبية. وأعطى نماذج لفشل هذه النظرية غامزاً من قناة واشنطن التي دربت الجيش العراقي، وبعد انسحابها من هناك انهار هذا الجيش.

الثاني، السيطرة الأمنية على المنطقة الواقعة بين الأردن والتجمعات السكانية الإسرائيلية. وبكلمات بسيطة، فإن إسرائيل لا تريد أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة من السلاح الثقيل فحسب، بل تريد أن تكون إسرائيل أيضاً قادرة على القيام بعمليات إحباط وردع عسكرية داخل أراضيها، وبذلك تكون الدولة الفلسطينية ذات سيطرة سياسية واقتصادية فقط. ودحض نتنياهو القول إن السيطرة الأمنية الإسرائيلية تشكل تعدياً على السيادة الفلسطينية، وأعطى مثلاً اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية التي توجد فيها قوات عسكرية أميركية للدفاع عن المصالح الأمنية للولايات المتحدة.

الثالث، التعاون الإقليمي المحدود بين إسرائيل ودول عربية معتدلة بهدف كبح الإسلاميين الجهاديين المتشددين. وكرر نتنياهو رغبته في التعاون مع دول الخليج، وفي طبيعتها السعودية، لكنه أقر للمرة الأولى علناً بأن إسرائيل مستعدة لمساعدة الأردن عسكرياً، وأنها تؤيد تطوع كردستان نحو الاستقلال السياسي. ويعتبر نتنياهو مصر شريكاً في هذا المعسكر.

الرابع، منع إيران من التحول إلى دولة عتبة نووية. ففي رأي نتنياهو، فإن عدم التوصل إلى اتفاق مع إيران هو أفضل لإسرائيل وللسلام في العالم من التوصل إلى اتفاق سيء. وسبب ذلك أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن العقوبات الاقتصادية على إيران ستستمر، وفي النهاية ستضطر إيران إلى الرضوخ لمطالب الغرب بدلاً من أن يخضع الغرب لمطالبها. ويطالب نتنياهو بتجريد إيران من قدرتها على تخصيب اليورانيوم، مثلما جرى مع سورية لدى تجريدها من القدرة على إنتاج سلاح كيميائي.

واستشف بن يشاي أن هناك بنياً أساسياً وجديداً في "عقيدة نتنياهو الأمنية" برز في هذا الخطاب، وفحواه السعي لإيجاد "حل مؤقت" للصراع مع الفلسطينيين في إطار هذا التعاون الإقليمي.

وكتب قائلاً: صحيح أن نتنياهو لم يقل ذلك، لكن يفهم من كلامه أن الحل الموقت للنزاع مع الفلسطينيين يتم في إطار التعاون الإقليمي الذي تحدث عنه. وهو لم يقل هذا صراحة، لكن دفاعه عن مطالبة كردستان بالاستقلال أمر جديد. فمن الواضح جداً لكل من ينظر إلى الخريطة أن موقع كردستان المستقلة بين إيران وتركيا وسورية والعراق من شأنه أن يجعل منها حليفاً استراتيجياً مهماً لإسرائيل. وهكذا، فإن التعاون السري الموجود منذ أعوام سيغدو حقيقة رسمية اليوم. بعد هذا الخطاب، ولدى قرب انتهاء الحرب على غزة، تحدّث نتنياهو عما سمّاه "أفقاً سياسياً جديداً" أصبح ماثلاً أمام إسرائيل.

وما يجب الانتباه إليه أن هذا الأفق غير مرتبط بالدفع قدماً نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين إلا إذا كانت تلبي رؤية إسرائيل الأمنية وفق العقيدة المشار إليها.

ومن المعقول أكثر الافتراض أن ما يسعى نتنياهو له من وراء "الأفق السياسي" هو تعاون إقليمي محدود بين إسرائيل و"دول عربية معتدلة" بهدف كبح الإسلاميين الجهاديين المتشددين.

وجهات نظر نقدية

اعتبر الباحث والمحاضر في العلوم السياسية في جامعة حيفا البروفسور أوري بار - يوسف أن في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، منذ سنة ١٩٦٧، ثمة ثلاثة أحداث "غيّرت موقف إسرائيل إزاء طريقة إنهاء الصراع"، وهي: حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، والانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية (موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني، ٢٠١٤/٨/٦).

وأضاف: "من الجائز أن عملية الجرف الصامد العسكرية، رغم كونها حدثاً صغيراً نسبياً قياساً بالأحداث الثلاثة التي سبقتها، ستتضح أنها ذات تأثير لا يقل أهمية".

وأوضح بار - يوسف، وهو أحد أهم الباحثين الإسرائيليين في حرب أكتوبر ١٩٧٣، أنه قبل هذه الحرب الأخيرة "آمن أكثر من ٩٠٪ من الإسرائيليين بأن السيطرة على شرم الشيخ من دون سلام أفضل من سلام من دون شرم الشيخ. لكن الثمن الباهظ الذي تم دفعه في تلك الحرب أقتنع أغلبية الجمهور بتغيير مواقفها ومنح دعم جارف لاتفاق السلام مع مصر، تنازلت إسرائيل بموجبه عن كل سيناء حتى ذرة الرمل الأخيرة".

وأضاف أنه قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) "امتنعت حكومات إسرائيل اليمينية واليسارية على حدّ سواء عن القيام بأي محاولة لأن تدفع نحو حلّ سياسي للصراع مع الفلسطينيين. وأبرزت الانتفاضة الأولى المخاطر المقرونة بالجمود السياسي وحركت عملية أوصلو التي حظيت بتأييد أغلبية الجمهور. وأغلبية الجمهور عارضت أيضاً قيام دولة فلسطينية في غزة وفي نحو ٩٠٪ من أراضي الضفة الغربية مثلما اقترح (رئيس حكومة إسرائيل في ٢٠٠٠) إيهود باراك في كامب ديفيد. وبعد أن اتضح ثمن الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠)، حظيت خطة (الرئيس الأميركي الأسبق) بيل كلينتون من أجل حل الصراع وخطط شبيهة لها بتأييد أغلبية الجمهور".

وأشار الباحث إلى أنه في صلب هذه الخطط السياسية جرى الحديث عن إقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧، وإجراء تبادل أراض بنسب صغيرة، وتقسيم القدس وتقسيم المسؤولية بشأن الأماكن المقدسة، "إلى جانب تنازل فلسطيني فعلي عن حق العودة". واعتبر أن تأييد أغلبية الإسرائيليين لهذا الحل لا يزال قائماً.

وشنت إسرائيل عدوانها الحالي على قطاع غزة من خلال التعهد بإعادة ردع الفصائل الفلسطينية، لكن بار - يوسف شدد على أنه "كما تبدو الأمور الآن، فإنه لم يتم ترميم قوة الردع الإسرائيلية فقط، ولكن قوة الردع هذه تراجعت أيضاً".

ولفت إلى أن "جذور مشكلة الردع تكمن في الضرر المتزايد اللاحق بإسرائيل من أسلحة بدائية موجودة لدى حماس". واليوم الذي توقفت فيه شركات الطيران عن السفر إلى مطار بن - غوريون سيذكر على أنه اليوم الذي أغلقت فيه قذائف صاروخية، صنعت في ورشات حدادة في غزة، الحركة الدولية إلى إسرائيل ومنها، وستكون لذلك انعكاسات بالغة الأهمية على استخدام القوة في المستقبل. لأنه على الأرجح، ستوجه حماس جل جهدها لتجديد مخزونها الصاروخي من خلال التشديد على صواريخ بعيدة المدى وأكثر دقة بحيث تكون قادرة على ضرب مطار بن - غوريون".

ورأى أن لدى حزب الله قدرة صاروخية في إمكانها أن تشكل خطراً ليس على المطار فقط، بل أيضاً على محطات توليد الكهرباء ومعامل تحلية المياه ومفاعل ديمونا النووي ومنشآت استراتيجية إسرائيلية كثيرة أخرى. وأضاف أنه لا يوجد لدى إسرائيل، على الرغم من وجود "القبة الحديدية"، رد دفاعي على "ميزان الرعب" الذي يشكله حزب الله وقدراته الصاروخية. "لذلك فإن أي زعيم عاقل سيحاذر جداً - كما فعل (رئيس حكومة إسرائيل ووزير دفاعها) نتنياهو ويعطون هذه المرة - ممارسة القوة التي قد يكون ثمنها باهظاً للغاية".

وأردف بار - يوسف أنه "بهذا المفهوم، فإن عملية الجرف الصامد تشكل حلقة أخرى في سلسلة الأحداث التي تقف في مركزها حرب يوم الغفران (١٩٧٣) والانتفاضتان، والتي تعبر عن قدرة الجانب العربي، الضعيف نسبياً من الناحية العسكرية، على التسبب بأضرار بالغة لإسرائيل، وجلبها إلى تفكير جديد حول الطريقة المناسبة لمواجهة تحديات أمنية. إن شعار دعوا الجيش الإسرائيلي ينتصر فارغ من مضمونه عندما لا يقوم العدو المائل أمامنا باستخدام طائرات ودبابات، وإنما يطلق صواريخ بدائية من داخل التجمعات السكنية المدنية، أو يقتحم من أنفاق خفية. ويبدو أن أكثر شيء علمتنا إياه هذه العملية العسكرية يتعلق بالقيود المتعاطمة المقرونة بتحقيق انتصار".

واستنتج الباحث أنه "في ضوء هذه القيود، فإن من الجائز أنه على غرار حرب يوم الغفران والانتفاضتين، سوف تتضح الجرف الصامد بأنها نقطة تحول في الصراع، وهي نقطة تحولت فيها إسرائيل جل ثقلها في معرض مواجهة مشكلات أمنية من المستوى العسكري العاقر إلى المستوى الدبلوماسي الذي يبدو مضموناً أكثر بكثير".

بموازاة هذا الصوت النقدي، انطلق صوت نقدي آخر للباحث في تاريخ إسرائيل البروفسور يغال عيلام من نقطة أن قول الذين يدعون أن الصراع أبدي وليس في الإمكان حلّه، هو قول ليس صحيحاً (صحيفة "هآرتس"، ٧/٨/٢٠١٤).

ورأى عيلام أن هناك عدة مراحل مهمة في تاريخ الصراع منذ إقامة إسرائيل: المرحلة الأولى: امتدت ٢٥ عاماً من حرب ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٧٣، وجرى الصراع خلالها بين إسرائيل والدول العربية، "وبعد حرب ٧٣ خرجت الدول العربية من المواجهة العنيفة وبقيت إسرائيل وجهاً لوجه مع الفلسطينيين".

المرحلة الثانية: كانت المواجهة العنيفة بين إسرائيل والفلسطينيين، وبدأت بحرب لبنان (الأولى) في سنة ١٩٨٢، واستمرت خلال الانتفاضتين حتى سنة ٢٠٠٥. "وانتهت هذه المرحلة بأفول الانتفاضة الثانية وتشكيل حكومة محمود عباس وسلام فياض. وبذلك خرجت السلطة الفلسطينية من المواجهة

العنيفة، وبقيت هناك جزيرتا مقاومة متصليتان: حزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة. المرحلة الثالثة: بدأت بحرب لبنان الثانية في سنة ٢٠٠٦، مروراً بعملية "الرصاص المصبور" في ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، وعملية "عمود سحب" في سنة ٢٠١٢ في غزة. وبعد حرب لبنان الثانية دخل حزب الله في حالة تهديّة إزاء إسرائيل، وبعد العمليتين المذكورتين في القطاع ساد وضع شبيه بين "حماس" وإسرائيل أيضاً.

واعتبر عيلام أن "الاتجاه التاريخي بات واضحاً، وهو أن المواجهة العنيفة بين إسرائيل والفلسطينيين تقترب من نهايتها. حتى إن الشكل الذي تدرجت فيه الأمور نحو عملية الجرف الصامد يعزز هذا التشخيص. فقد انجرت حماس إلى هذه المواجهة خلافاً لرغبتها، وإنما من خلال محاولة السيطرة على العملية التي بدأت بقتل الفتية الثلاثة (المستوطنين) على أيدي خلية محلية (في الضفة الغربية)، نشطت بصورة مستقلة. وردت إسرائيل بممارسة ضغوط مكثفة على حماس في الضفة، ووقفت قيادة الحركة في القطاع أمام وضع لا يُحتمل من ناحيتها، وبدأت تطلق صواريخ باتجاه إسرائيل".

وأشار إلى أن "حماس" بادرت قبل ذلك إلى المصالحة مع "فتح"، وإلى تأليف حكومة الوفاق، في محاولة للخروج من عزلتها في العالم العربي، وبسبب قيود أيديولوجية تمنعها من تبني خط براغماتي تجاه إسرائيل. بينما عملت إسرائيل جاهدة، كما لو أن أفعى لدغتها، من أجل إفشال الرابطة بين "حماس" والسلطة، وبذلت كل ما في وسعها من أجل إرجاء التسوية مع الفلسطينيين "وفقاً لإملاءات أيديولوجية لا فائدة تُرجى منها".

وتابع الباحث أنه لا يؤمن بإمكان تغيير قناعات "لا في الجانب الفلسطيني ولا في الجانب الإسرائيلي، وبالتأكيد ليس عندما يدور الحديث عن مفاهيم أصولية نابعة من أعماق ثقافة قبلية أو دينية. ولا يؤمن بالمصالحة، فالشعوب لا تتصالح، لكن الدول تصنع السلام وتوقع على اتفاقيات من أجل ضمان سلامة سكانها ورفاهيتهم".

وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد شدد عيلام على أنه "ليس بإمكان أي دولة في العالم اليوم الاعتماد على قوتها فقط. حتى الولايات المتحدة، الدولة العظمى الوحيدة، لم يعد بإمكانها السماح لنفسها بتجاهل الهيئات الدولية. والحديث عن ضعف الولايات المتحدة والرئيس باراك أوباما مجرد أقوال فارغة نابعة من عدم فهم التحولات الحاصلة اليوم في العالم... إن هذا العالم يحاصرنا ويقيّد حريتنا في العمل، وهو يجري بموجب معادلات كونية لا يمكن من دونها إجراء تعاون دولي. والاحتلال والسيطرة على شعب آخر لا ينسجمان مع هذه المعادلات".

وخلص عيلام إلى أن إسرائيل تدخل بعد عملية "الجرف الصامد" في المرحلة الرابعة من الصراع، وهي المرحلة السياسية، وفيها تقف إسرائيل ليس ضد الفلسطينيين فحسب، بل ضد العالم كله أيضاً. وأشار إلى أن حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية هما العملة المتداولة في الخطاب العالمي السائد منذ الحرب العالمية الثانية، وحول هذه العملة ستتمحور الادعاءات الفلسطينية المؤثرة في المداولات المتوقعة المقبلة. وسيضع الواقع الجديد إسرائيل أمام قيود لم تكن موجودة ما دام النزاع العنيف هو ضد الفلسطينيين فقط. وهذه القيود قد تشمل اتخاذ قرارات تؤدي إلى عزل إسرائيل في الحلبة الدولية، وتندرج إلى عقوبات ثقافية واقتصادية وسياسية.

ولا يعتقد هذا الباحث أن إسرائيل آنذاك ستصّر على التمسك بأصولها الأيديولوجية، وباستمرار السيطرة على المناطق الفلسطينية المحتلة مهما يحدث. ■